مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين
اسم الكاتب: د. سلمان الحكيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/617
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين

د. سلمان الحكيم*

الملخص

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات؛ وذلك من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين. وفي سبيل ذلك، حددنا ثلاثة عوامل (المتغيرات المستقلة) التي افترضنا أن يكون لها تأثير في درجة جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتلك المشروعات (المتغير التابع). وهذه العوامل المؤثرة تتمثل بالثقافة المحاسبية والمالية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات IFRSs for SMEs، والبيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال لتلك المعايير. وللوصول إلى هدف الدراسة، اعتمد الباحث على الاستبيان أداة لجمع البيانات. وقد تضمن الاستبيان (27) فقرة تقيس مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتلك المشروعات. وقد قام الباحث بالتنسيق مع جمعية المحاسبين القانونيين في سورية ASCAs بتوزيع استمارات الاستبيان على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (70) محاسباً قانونياً مزاولاً، وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل (40) استمارة. وبعد جمع البيانات، استخدم الباحث برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وقد توصلنا بشكل عام إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية غير جاهزة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين. وبالاستناد إلى نتائج الدراسة، أوصى الباحث الجهات المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم باتخاذ الإجراءات الكفيلة أولاً برفع مستوى الثقافة المحاسبية والمالية لدى أصحاب تلك المشروعات، وثانياً بخلق المناخ المحاسبي الملائم لتطبيق المعايير تطبيقاً فعّالاً، وثالثاً بتخفيض تكلفة تبني المعايير.

* مدرس في كلية العلوم الإدارية والمالية – جامعة اليرموك الخاصة.

المقدمة:

نلاحظ في المدة الأخيرة زيادة الاهتمام دولياً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وذلك من خلال المشاريع المختلفة المدعومة من قبل الجهات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خصوصاً في الدول النامية. وقد ترافق هذا الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم باهتمام متزايد بالبحث عن حلول للمشكلات المحاسبية التي تعاني منها معظم تلك المشروعات. إذْ لا يمكن رسم رؤية مستقبلية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها وتطوير دورها الاقتصادي دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصية هذا النوع من المشروعات ومتطلباته. انطلاقاً من ذلك وبموجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (كانون الأول 2000) التي تنص على أن هناك طلباً على معايير تراعي حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخصوصيتها وتراعي أيضاً اقتصاديات الدول النامية، بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية يهتمّ بوضع معايير خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[1] إذْ قام المجلس بتشكيل لجنة خرجت بمسودة معايير محاسبية دولية خاصة بهذا النوع من المشروعات. وقد تضمنت هذه المسودة مجموعة من المبادئ المحاسبية الملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مستندة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. وفي تموز لعام 2009 استكمل المجلس مشروعه بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يشار إليها اختصاراً (IFRS for SMEs).[2]

وفي الحقيقة، فإن هذه المعايير الدولية تشكل فرصة حقيقية للحكومة السورية التي أولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم اهتماماً كبيراً خلال السنوات الأخيرة الماضية. إذْ يمكن تبني تلك المعايير والاعتماد عليها في إعداد نظم محاسبية مبسطة تكون بمنزلة مرجعية محاسبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية. إلا أنه لابَّد من الأخذ بالحسبان بأن هناك عدة عوامل تؤثر في قرار تبني تلك المعايير من جهة، وفي التطبيق الفعال لها من جهة أخرى. لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على مدى جاهزية بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير

1 عمر عزاوي & آمال مهاوة، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدولة النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 11، 2012، ص 1.

2 IFRS for SMEs: International Financial Reporting Standards for Small & Medium-sized Entities.

الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات. وفي سبيل ذلك، تناول موضوع الدراسة المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.
- المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة.
- النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من انخفاض جودة بياناتها المالية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها من المعلومات المفيدة التي من شأنها مساعدة المستثمرين والمقرضين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية. ومما لا شك فيه بأن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وتطبيقها تطبيقاً فعّالاً يمكن أن يسهم /إلى حد كبير/ في إيجاد حلول للمشكلات المحاسبية التي تعاني منها معظم تلك المشروعات. لكن هناك العديد من العوامل المؤثرة في قرار التبني لتلك المعايير التي يمكن حصرها حسب وجهة نظر الباحث في ثلاثة عوامل رئيسية وهي:

1) الثقافة المحاسبية والمالية: إذْ كلما ارتفعت ثقافة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الناحية المحاسبية والمالية أدى ذلك إلى زيادة احتمال تبني تلك المعايير.

2) التكلفة: فكلما كانت تكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقبولة ولا تشكل عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى تلك المشروعات أدى ذلك إلى زيادة فرصة تبني تلك المعايير.

3) البيئة المحاسبية: إذْ كلما ازدادت ملاءمة البيئة المحاسبية أدى ذلك إلى زيادة فعالية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

بناءً على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالتساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى جاهزية بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

ويمكن أن يتفرع عن التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما مستوى الثقافة المحاسبية والمالية التي يتمتع بها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية؟
- ما مستوى تكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة إلى تلك المشروعات؟
- ما درجة ملاءمة البيئة المحاسبية للتطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بشكل عام من خلال مواكبتها للاهتمام المتزايد من قبل الحكومة السورية بضرورة النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تضررت كثيراً من جراء الصراع الدائر في البلد. ومن ثَمَّ يمكن عدّ هذه الدراسة إسهاماً يمكن أن يفيد منه الفريق الحكومي المسؤول عن ملف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية. كما تكمن أهمية هذه الدراسة بشكل خاص من خلالها تصديها لإحدى أهم المشكلات التي تعاني منها تلك المشروعات المتمثلة بالمشكلات المحاسبية وانخفاض جودة التقارير المالية. فضلاً عن ذلك، فإن الدراسة يمكن أن تسهم في إثراء المكتبة العربية، إذْ لاحظنا قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولاسيما سورية، وعليه فإن التطرق لهذا الموضوع قد يسد جزءاً من الفجوة العلمية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي الآتي:

تعرّف مدى جاهزية بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتفرع عن الهدف السابق الأهداف الفرعية الآتية:

- تعرّف مستوى الثقافة المحاسبية والمالية التي يتمتع بها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية.
- تعرّف مستوى تكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة إلى تلك المشروعات.

- **تعرّف درجة ملاءمة البيئة المحاسبية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم إعداداً فعّالاً.**

فرضيات الدراسة:

استندت الدراسة إلى الفرضية الرئيسية الآتية:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية غير جاهزة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين.

وتفرّع عن الفرضية السابقة الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الأولى: الثقافة المحاسبية والمالية لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم منخفضة نسبياً.**
- **الفرضية الثانية: تشكل تكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى تلك المشروعات.**
- **الفرضية الثالثة: لا تتوافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.**

الدراسات السابقة:

دراسة (الشرقاوي _ 2014):[3]

أجريت هذه الدراسة الميدانية على مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مصر. وقد حصلت الباحثة على البيانات الأولية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة عن طريق قائمة استقصاء وجهت إلى المحاسبين في تلك المشروعات الذين يتولون إعداد التقارير والقوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين جودة المعلومة المحاسبية المستخرجة من التقارير المالية عالية الكفاءة والامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وقد بلغ معامل الارتباط 0.92 عند مستوى معنوية صفر. كما توصلت الباحثة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين المعايير

[3] منى حسن أبو المعاطى الشرقاوي، أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان "المحاسبة في عالم متغير"، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014، ص 20–21.

الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوجيه الاستثمار نحو تلك المشروعات، وقد بلغ معامل الارتباط 0.75 عند مستوى معنوية صفر.

دراسة (العبايجي _ 2013):[4]

حاولت الدراسة بيان مدى وجود قابلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالمعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية على استبانة وزعت على 114 من المديرين الماليين والمدققين الداخليين العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وضباط الائتمان في البنوك. وقد كشفت الدراسة عن وجود قابلية لدى هذه المنشآت للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية خاصة بالبنود الواجب عرضها في القوائم المالية. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات العينة (المديريون الماليون، المدققون الداخليون، ضباط الائتمان) بخصوص مدى قابلية المنشآت للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي. لكن كانت هناك فروقات معنوية بخصوص مدى قابلية هذه المنشآت للامتثال بالبنود الواجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وكان الاختلاف لصالح ضباط الائتمان.

دراسة (حدة & معمر _ 2013):[5]

تناولت هذه الورقة البحثية دراسة مدى جاهزية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي الخاص بتلك المشروعات. ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأهميتها، فضلاً عن الإشارة إلى اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بهذا النوع من المؤسسات، واجتهاده بوضع معيار إبلاغ مالي خاص بها. كما تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الجزائر (الذي شرع في يطبّقه مطلع عام 2010) وإلى متطلبات تطبيقه في تلك المشروعات وما يحتاج إليه من موارد بشرية وتقنية وتكنولوجية ومالية. وبالنتيجة توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة

[4] زينب عبد الهادي محمد العبايجي، مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 10.

[5] بودربالة سارة حدة & قرية معمر، النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين إلزامية التطبيق ومحدودية الإمكانيات، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني عن "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 أيار، 2013، ص 2.

والمتوسطة الحجم في الجزائرية ما تزال غير قادرة، أو لا تتوافر لديها الإمكانيات اللازمة لتبني هذا النظام وتطبيقه.

دراسة (تجاني & عادل _ 2013):[6]

حاولت هذه الورقة البحثية إبراز الصعوبات والمشكلات التي تحول دون التطبيق الفعَّال للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. وقد قسم الباحثان تلك الصعوبات ضمن ثلاث مجموعات وهي: صعوبات متعلقة بالبيئة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبات تقنية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بتلك المشروعات، وصعوبات متعلقة بضعف ملاءمة القوانين الجبائية مع النظام المحاسبي المالي الجديد الخاص بتلك المشروعات. وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة الجزائرية غير مهيأة بعد لاستيعاب النظام المحاسبي المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لعدم توافر البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الملائمة للتطبيق الفعال.

دراسة (Fazeena & Priyashni & Prena _ 2012):[7]

بيّنت الدراسة أهم التحديات الممكن مواجهتها عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية جزر الفيجي.[8] وقد توصلت الدراسة إلى أن التحدي الأكبر يتمثل في توفير التدريب المناسب للمحاسبين وتزويدهم بالمهارات الضرورية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أمَّا التحدي الآخر حسب الدراسة فيتمثَّل في وضع معايير لتحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعريفها. أي لابَّد من وضع حدود يمكن من خلالها فصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن غيرها من المشروعات. فضلاً عن ذلك، فقد بيّنت الدراسة أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية يتطلب مبالغَ ضخمةً قد تشكل عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل عام وفي الاقتصاديات الناشئة بشكل خاص. كما توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عينة الدراسة

---

[6] محمد العيد تجاني & رضوان عادل، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني عن "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الوادي، الجزائر، 5–6 أيار، 2013، ص 9–14.

[7] Fazeena Fazneen Hussain & Priyashni Vandana Chand & Prena Rani, The impact of IFRS for SMES on the accounting profession: Evidence from Fiji, Accounting & Taxation, The University of the South Pacific, Volume 4, Number 2, 2012, p 4-8.

[8] تقع جزر الفيجي في أقصى الجنوب الغربي من المحيط الهادي، وموقعها بين قارة استراليا وأقصى الجنوب الغربي لقارة أمريكا الجنوبية.

تفتقد القدرات والإمكانيات اللازمة لتبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتلك المشروعات، فضلاً عن عدم قدرة مدققي حساباتها على تقديم الدعم اللازم.

دراسة (القضاة _ 2012):[9]

حاولت الدراسة تعرّف المعوقات التي تواجهها المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم في الأردن عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بتلك المنشآت من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على الاستبيان بوصفه أداة لجمع البيانات، إذ وزّع الاستبيان على 39 مدققَ حساباتٍ أردنياً. وقد أظهرت الدراسة وجود معوقات تواجه بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بتلك المنشآت، مثل عدم اقتناع المالك بأهمية التطبيق، وقلة خبرة الإدارة المالية بمعيار الإبلاغ المالي الدولي. فضلاً عن ذلك، فقد توصلت الدراسة إلى انخفاض معرفة المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الصغيرة بالمعايير المحاسبية الدولية الجديدة. كما بيّنت الدراسة عدم التعاون والتنسيق بين محاسب المنشأة من جهة ومدقق حساباتها من جهة أخرى.

دراسة (عزاوي & مهاوة _ 2012):[10]

حاولت هذه الدراسة الوقوف على مدى إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البيئة الجزائرية؛ وذلك بالاستناد إلى استمارة استبيان موجهة إلى عينة من مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومحاسبيها. فضلاً عن ذلك، فقد أخذ الباحثان بالحسبان عند اختيار المؤسسات الخاضعة للدراسة تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. توصلت الدراسة إلى أن 80.9% من المؤسسات عينة الدراسة تعتمد على محاسب خارجي في تأدية مختلف الخدمات المحاسبية، في حين تعتمد نسبة 17% من إجمالي المؤسسات على محاسب داخلي، في حين تعتمد نسبة 2.1% على كل من محاسب داخلي وآخر خارجي. إن انخفاض نسبة المؤسسات التي تعتمد على المصدرين (محاسب داخلي وخارجي) يدُل

[9] مصطفى محمود عبد الله القضاة، معوقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2012.

[10] عمر عزاوي & آمال مهاوة، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدولة النامية (مع الإشارة إلى تجربة الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 11، 2012، ص 6-8.

على أن نسبة قليلة من المؤسسات تمتلك ثقافة محاسبية متطورة بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى. أمَّا النسبة العالية من المؤسسات فإنها تلجأ إلى محاسب خارجي؛ وذلك لتجنب التكاليف الباهظة التي تتكبدها هذه المؤسسات في حال الاعتماد على محاسب داخلي. فضلاً عن ذلك، فقد أكدت الدراسة ضرورة التوجه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للإفادة منها في إعداد نظم محاسبية مبسطة تراعي خصوصية الدول النامية وطبيعة نسيجها المؤسسي الذي يتكون أغلبه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد انتهت الدراسة بتناسب ذلك مع الواقع الجزائري.

دراسة (Hasmet _ 2012):[11]

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في رفع جودة التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تركيا. وقد توصلت الدراسة إلى وجود سبعة عوامل تساعد على رفع جودة التقارير المالية لتلك المشروعات بما يسهم في زيادة إمكانية تطبيق قوانين بازل في القطاع المصرفي التركي وهي: نظام المعلومات المحاسبي، ومعايير الإبلاغ المالي IFRS، والرقابة الداخلية، وحوكمة الشركات، والإفصاح والشفافية، وإدارة المخاطر، والمراجعة المستقلة. وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين تلك العوامل جميعها وجودة التقارير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

دراسة (Samuel _ 2008):[12]

تناولت هذه الدراسة معايير إعداد التقارير المالية للشركات الكبيرة والصغيرة الحجم، ولكنها ركزت بصفة خاصة على معايير إعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب السمات الفريدة والتحديات التي تواجه تلك المشروعات. وقد اعتمدت الدراسة على وجهات نظر أصحاب المصلحة الذين لديهم ارتباط مباشر أو غير مباشر مع التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في غانا؛ وذلك لتقييم مدى ملاءمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في غانا. وقد أظهرت الدراسة أن هناك عدم اتساق في تطبيق معايير الإبلاغ من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن انخفاض مستوى المعرفة والإدراك لتلك المعايير. كما تناولت الدراسة مشكلات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والتحديات التي تواجهها شركات القطاع الخاص والشركات المملوكة للدولة، والتحقيق في عملية تحويل معايير التقارير المالية الدولية وتنفيذها مع التركيز على تكلفة التحويل ومشكلات التنفيذ، وقد انتهت الدراسة إلى أن التحول

[11] Hasmet Sarigul, The readiness of small and medium sized enterprises in Turkey to Basel Regulations in terms of qualitative factors, Istanbul Conference, www.ssrn.com, May 24-26, 2012.

[12] Samuel Nana Yaw Simpson, Developing countries' views on financial reporting standards for small and medium-scale enterprises (SMEs): The case of Ghana, www.ssrn.com, 21 November 2008.

إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب تكاليف عالية تمثل عبئاً على شركات القطاع الخاص مقارنة بالشركات المملوكة للدولة، وإن تطبيق تلك المعايير يكون أقل صعوبة إذا تم على عدة مراحل.

دراسة (دهبي _ 2007):[13]

حاولت الدراسة البحث في العوامل التي تحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يرتبط بمجموعة من العوامل تتمثل بالنظام القانوني للدولة، والقوانين الضريبية، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ودور مهنة المحاسبة، ومدى تطور سوق الأوراق المالية. فضلاً عن ذلك، فقد أظهرت الدراسة الميدانية بأن نسبة ضئيلة جداً من الشركات تلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. كما تناولت الدراسة القيم الثقافية المحاسبية وعلاقتها بالمعايير والممارسات المحاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأبعاد الثقافية المحاسبية تشكل العائق الأكبر الذي يحول دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

إن ما يميز هذه الدراسة هو أنها الدراسة الأولى في سورية التي تتناول موضوع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إذْ هناك كثير من الدراسات التي بحثت في معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سورية، لكن ليس هناك من دراسة تطرقت إلى المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها أضافت عاملاً جديداً إلى العوامل المؤثرة في قرار تبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتمثل بالثقافة المحاسبية والمالية لأصحاب تلك المشروعات. كما تتميز الدراسة الحالية بتوقيتها المناسب من حيث مواكبتها للاهتمام الكبير من قبل الحكومة السورية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي تجلى بالعديد من القوانين والمراسيم الصادرة مؤخراً المتعلقة بتلك المشروعات.

لكن بالمقابل، تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسات السابقة المذكورة أعلاه من حيث إنَّ جميعها قد طبقت في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في بلدان نامية تتشابه أوضاعها الاقتصادية / إلى حد كبير/ مع الأوضاع الاقتصادية في سورية. كما أنها تتشابه مع بعض الدراسات من حيث إنَّها أخذت

[13] دينا موفق دهبي، مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007،

بوجهة نظر المحاسبين القانونيين في مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً_ تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

لا يوجد تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن ينطبق على دول العالم المختلفة بالدرجة نفسها. إذْ إنَّ مفهوم تلك المشروعات يختلف من دولة إلى أخرى، كما يختلف ضمن الدولة الواحدة وفقاً للقطاعات الاقتصادية التي تعمل بها هذه المشروعات ووفقاً لمرحلة النمو الاقتصادي التي يمر بها اقتصاد الدولة.[14] ومن خلال استعراض التجارب التي قدمتها بعض الدول والهيئات المتخصصة في البحوث عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ اختلافاً في المعايير المستخدمة في تحديد ماهية تلك المشروعات. فقد استخدمت بعض التجارب معيار رأس المال كأداة لتصنيف المؤسسات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، في حين استخدمت تجارب أخرى معيار حجم العمالة، في حين اعتمدت بعض الدراسات في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رقم المبيعات.[15] أمَّا في سورية، فإن القانون رقم 39 لعام 2006 اعتمد على معيار رأس المال لتحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ووفقاً للقانون رقم 39 فإن المشروع يعدُّ صغيراً إذا كان رأسماله لا يقل عن مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية، ولا يتجاوز خمسة ملايين ليرة سورية. في حين يعدُّ المشروع متوسطاً إذا كان رأسماله لا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية ولا يتجاوز خمسة عشر مليون ليرة سورية.[16]

أمّا بالنسبة إلى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمد في هذه الدراسة، فإن الباحث قد اعتمد على التعريف الوارد في الوحدة الأولى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في التاسع من تموز لعام 2009. وقد جاء في القسم الأول "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم" ضمن الفقرة 102 بأن

---

[14] علي عبد الله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم البحوث والدراسات، غرفة تجارة وصناعة البحرين، 2012، ص 5.

[15] العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 166.

[16] المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي تلك المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة، وتنشرُ بياناتها المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين.[17]

ثانياً_ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

من الملاحظ في المدة الأخيرة تزايد اهتمام دول العالم المختلفة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً إلى الدور الاقتصادي المهم الذي تؤديه تلك المشروعات في الاقتصاد الوطني. لكن ومع ذلك مازالت تلك المشروعات تعاني كثيراً من المشكلات يأتي في مقدمتها انخفاض مستوى الجودة المحاسبية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعدم قدرتها على مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي بياناتها المالية. انطلاقاً من ذلك، وبموجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لعام 2000 التي تنص على أن هناك طلباً على معايير تراعي حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخصوصيتها وأيضاً تراعي خصوصية اقتصاد الدول النامية، بدأ المجلس في يدرسُ ويعدُّ مشروعاً يلبي هذه المتطلبات. وقد استكمل المجلس مشروعه هذا في التاسع من تموز لعام 2009؛ وذلك بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يأتي نتناول بالمناقشة المشروعات التي تستهدفها تلك المعايير، ونظرة عامة ومختصرة عنها والموقف منها.

1) المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم المستهدفة:

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المؤهلة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المنشآت هي:[18]

1-1) المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة:

وفقاً لما جاء في الفقرة 103 من القسم الأول من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن المنشأة يترتب عليها مسؤولية عامة في حالتين:

---

[17] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الوحدة الأولى "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"، 2009، ص 12.

[18] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الوحدة الأولى "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"، 2009، ص 12-15.

- **إذا كانت ديونها أو أدوات حقوق ملكيتها متداولة في سوق عامة (سوق بورصة محلية أو أجنبية أو سوق بيع مباشر).**
- **إذا امتلكت أصولاً بصفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الجهات الخارجية كأحد أعمالها الرئيسية. وتكون هذه هي الحالة بالعادة مع البنوك واتحادات الائتمان وشركات التأمين وتجار أو وسطاء الأوراق المالية وصناديق الاستثمار المشترك والبنوك الاستثمارية.**

2-1) المنشآت التي تنشر بياناتها المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين:

وفقاً لما جاء في الفقرة 102 من القسم الأول من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن البيانات المالية للأغراض العامة تهدف إلى توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية المحددة. ومن ثَمَّ، فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تهدف إلى توفير معلومات للمالكين أو المديرين الذين بإمكانهم بحكم وضعهم في المنشأة الحصول على أية معلومات يحتاجون إليها لإدارة أعمالهم. غير أن البيانات المالية للأغراض العامة تخدم غالباً المديرين من خلال توفير معلومات عن المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية.

2) نظرة عامة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

أَعَدَّ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكلها النهائي في التاسع من تموز لعام 2009. وهي عبارة عن معايير أُعِدَّتْ بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية لتلك المشروعات. وهذه المعايير الجديدة الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم معتمدة على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، لكنها لم تعرض بالطريقة نفسها (بناءً على الأرقام)، أي لم يُحَدَّدْ رقم معين لكل معيار يتحدث عن موضوع معين، بل جاءت على شكل أقسام، وكل قسم يخص موضوعاً معيناً. إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي عبارة عن نص مؤلف من 230 صفحة يتضمن مقدمة و 35 قسماً:[19]

[19] نوي هناء، النظام المحاسبي المبسط – دراسة وصفية ونقدية، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، 2011، ص 66–73.

المقدمة: وقد تضمنت تعريفاً بمجلس معايير المحاسبة الدولية وتأسيسه وأهدافه وطريقة إدارة مشاريع المعايير، فضلاً عن أهداف إصدار المعايير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

القسم الأول: يتضمن النطاق المقصود للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووصفاً لتلك المشروعات المستهدفة.

القسم الثاني: يتضمن المفاهيم والمبادئ الناشئة عن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة IFRS.

الأقسام من (3 – 9): تتضمن بشكل رئيسي البيانات المالية المتمثلة بالميزانية، وقائمة الدخل والدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية والملاحق.

الأقسام من (10 – 34): إرشادات مفصلة عن أساليب المحاسبة بما فيها الأنواع المختلفة من الاتفاقيات والصفقات.

القسم 35: يتعلق بالتدابير الانتقالية المتعلقة بالاعتماد الأول للمعايير.

ولابدَّ من الإشارة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد زَوَّدَ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بنسخة مبسطة من مسودة المعايير بالشكل الذي يضمن سهولة التطبيق والممارسة في تلك المشروعات. وقد حُذِفَ بعض العمليات والمعالجات التي عَدَّها مجلس معايير المحاسبة الدولية غير مناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (على سبيل المثال الدفع على أساس الأسهم). كما توصي مسودة المعايير بتبني أبسط الخيارات وأعمّها في الحالات التي تتضمن أكثر من خيار محاسبي، فضلاً عن تجنب الخيارات التي تتطلب معالجة طويلة ومعقدة.[20]

3) الموقف من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

إن الموقف اتجاه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم منقسم بين مؤيد ومعارض لتلك المعايير. فالفريق المؤيد لفكرة تبني المعايير يرى أن تطبيق معايير IFRS الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سيؤدي إلى رفع جودة المعلومات المحاسبية؛ ممَّا

[20] مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، www.ifrs.org، 2010.

ينعكس إيجاباً على القرارات الإدارية المختلفة. كما أن تلك المعايير تساعد على توليد تقارير مالية موحدة وقابلة للمقارنة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فضلاً عن ذلك، فإن هذه المعايير أبسط بكثير من المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية؛ ممّا قد يسهم في تخفيف العبء عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الراغبة باستخدام معايير محاسبية دولية.[21] على الجانب الآخر، فإن معايير IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لم تحقق القبول التام؛ وذلك بحجة أن تطبيق مجموعة وحيدة من المعايير يقضي على الابتكار، فضلاً عن أنها ما تزال عملية معقدة ومكلفة جداً بالنسبة إلى الكيانات الصغيرة. كما أن تبني هذه المعايير الجديدة يتطلب تدريب أطر محاسبية وتأهيلها وإعداد نهج جديد للمحاسبة مما يؤدي إلى عبء إداري ضخم قد لا تتحمله المشروعات الصغيرة. فضلاً عن ذلك، فإن الفريق المعارض لفكرة تبني المعايير يرى أن حجة تسهيل عمليات المقارنة غير مقبولة؛ وذلك انطلاقاً من أن جودة التقارير المالية تتأثر تأثراً كبيراً بالبيئة المحاسبية مثل النظام القانوني والضريبي، ومدى الطلب على تقارير مالية ذات جودة عالية.[22]

يعتقد الباحث بأن السعي نحو التطوير محفوف دوماً بالعقبات وتكلفته مرتفعة، لكن عدم مواكبة الواقع العالمي سيؤدي إلى تحمل المخالفين لتكاليف ومصاعب أكبر بكثير في المستقبل. لذلك فإن الباحث يعتقد بأن تحمل بعض الأعباء والتكاليف في المرحلة الأولى من التطبيق سوف تُعوَّضُ في باقي المراحل فضلاً عن تحقيق المنافع المرجوة كلّها.

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة

أولاً_ منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وأسلوب الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيان على أفراد عينة الدراسة. وقد اعتمدت الدراسة مصادر البيانات والمعلومات الآتية:

- المصادر الثانوية المكتبية من خلال الرجوع إلى الكتب والمجلات والبحوث العربية والأجنبية، فضلاً عن استخدام شبكة الإنترنت.
- المصادر الأولية من خلال تطوير استبيان وتوزيعه وتحليل البيانات المجمعة إحصائياً.

[21] Moritz Bassemir, Why do private firms adopt IFRS?, www.ssrn.com, Octobers 15, 2012, p 2-4.
[22] Ratnam Alagiah & Tan Cheng, "Establishing a system of accounting standards: case study of Macau", www.ssrn.com, 2013, p 5-8.

أسلوب جمع البيانات:

اِسْتُخْدِمَ أسلوب الاستقصاء بواسطة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة. وقد تضمن الاستبيان (27) متغيراً تقيس مدى توافر العوامل الأساسية المساعدة على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية.

استخدم الباحث مقياس ليكرت في بناء استمارة الاستبيان الذي يضم خمسة مستويات مختلفة وهي: (موافق بشدة – موافق – محايد – معارض – معارض بشدة)، وذلك لاختبار الإجابة المناسبة من قبل أفراد العينة. ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد أُعْطِيَ وزن نسبي لدرجات الموافقة، وكان الحد الأعلى لدرجة الاستجابة موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، معارض (2) درجتان، معارض بشدة (1) درجة واحدة. وفي سبيل تقدير مستوى الموافقة، حددنا خمسة مستويات بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

طول الفئة = (5 – 1) / 5 = 0.8

ومن ثَمَّ يمكن تلخيص مستويات الموافقة كالآتي:

المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
من 1 وحتى 1.79	منخفضة جداً
من 1.80 وحتى 2.59	منخفضة
من 2.60 وحتى 3.39	متوسطة
من 3.40 وحتى 4.19	عالية
من 4.20 وحتى 5	عالية جداً

مراحل تطوير الاستبيان

بعد أن حُدِّدَتْ مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، قام الباحث بتطوير فقرات الاستبيان وصياغتها بما يعكس متغيرات الدراسة. وقد قسم الاستبيان إلى جزءين رئيسيين:

الجزء الأول: تضمن توصيفاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً لسبعة متغيرات (العمر، والجنس، والمؤهل العلمي، والمؤهل المهني، وسنوات الخبرة في مهنة التدقيق، ونسبة تدقيق الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاعتمادية من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية).

الجزء الثاني: تناول العوامل الأساسية التي من شأنها المساعدة في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية، وفي التطبيق الفعَّال لتلك المعايير. وقد وزّعت هذه العوامل على ثلاثة محاور، وهي:

المحور الأول: الثقافة المحاسبية والمالية، وقد تضمّن أحدَ عشرَ متغيراً.

المحور الثاني: تكلفة تبني المعايير، وقد تضمّن سبعة متغيرات.

المحور الثالث: البيئة المحاسبية، وقد تضمّن تسعة متغيرات.

أمّا بالنسبة إلى الاختبارات المتعلقة بأداة القياس، فقد قام الباحث بعرض الاستبيان على بعض الأساتذة في قسم المحاسبة والإحصاء في جامعة اليرموك الخاصة لتقدير مدى صدق المحتوى Content Validity؛ وذلك من ناحية مستوى وضوح الفقرات ودقتها من النواحي العلمية، ومدى صدق الفقرات. وبناءً على الملاحظات التي وردت، أُجْرِيَتْ تعديلات على الاستبيان بالشكل الذي يجعله متلائماً مع فرضيات الدراسة من ناحية، وآراء الخبراء من ناحية أخرى.

كما تحقّق الباحث من ثبات أداة القياس، وذلك بتطبيق معادلة كرونباخ ألفا Cronbach Alpha. إذْ إنَّ أسلوب كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى مدى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبيان.

مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين في سورية في سجل المزاولين. إن عدد المحاسبين القانونيين السوريين المسجلين في سجل المزاولين لعام 2016 بلغ (447) محاسباً قانونياً مزاولاً، منهم (278) محاسباً قانونياً في محافظة دمشق أي ما يقارب 63% من إجمالي المحاسبين القانونيين المزاولين في سورية.[23] وبسبب ارتفاع هذه النسبة من جهة، فضلاً عن عوامل التكلفة والوقت وصعوبة الوصول إلى أفراد العينة في بقية المحافظات من جهة أخرى، فإن مجتمع الدراسة المستهدف يتمثل بالمحاسبين القانونيين المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين في سورية في سجل المزاولين لمحافظة دمشق. أمّا بالنسبة إلى عينة الدراسة، فقد قام الباحث باختيار أفرادها بالاعتماد على أسلوب العينة المعيارية Criterion Sample التي تدرج ضمن العينات اللاحتمالية. أمَّا المعيار الذي اعتمدنا عليه في انتقاء أفراد العينة فيتمثل بتوافر المعرفة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن

[23] موقع جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، www.asca.sy.

ضرورة أن تشكل أعمال تدقيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم نسبة مقبولة من إجمالي أعمال التدقيق لدى المحاسب القانوني. وبالتنسيق مع إدارة جمعية المحاسبين القانونيين توصلنا إلى أن ما يقارب 75% من المحاسبين القانونيين في محافظة دمشق حجم أعمالهم محدود جداً، ومن ثَمَّ فإن النسبة المتبقية البالغة 25% (ما يقارب 70 محاسباً قانونياً) تحتكر سوق تدقيق الحسابات في سورية. وقد قام الباحث وعن طريق جمعية المحاسبين القانونيين بتوزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (70) محاسباً قانونياً، وقد تم استرجاع (46) استمارة من استبيان الدراسة، وهي تشكل ما يقارب 66% الاستمارات الموزعة. ثم استبعدنا (6) استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل، ومن ثَمَّ تصبح الاستمارات الصالحة للتحليل (40) استمارة.

المعالجة الإحصائية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، أُجْرِيَتِ المعالجة الإحصائية للبيانات التي جُمِعَتْ من خلال الاستبيان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي **SPSS**.[24] وقد اسْتُخْدِمَتْ أساليب التحليل الوصفي والمتمثلة باحتساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري ومرتبة الفقرة بينها للمتوسط الحسابي، والتكرارات والنسب المئوية، والنسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فرضيات البحث. كما استخدم الباحث اختبار (ت) في حالة عينة واحدة **One-Sample T Test** للتأكد هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة ومتوسط مدى الإجابة، وهو (3) وفقاً لمقياس ليكرت؟

ثانياً_ تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1) البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

وقد كانت النتائج كالآتي:

[24] Statistical Package for Social Sciences / Versions 19.

الجدول رقم (1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات المعتمدة

المتغير	البدائل	الإجمالي	
		العدد	النسبة %
العمر	أقل من 35 سنة	0	%0
	من 35 وحتى 45 سنة	17	%42.5
	أكبر 45 سنة	23	%57.5
المجموع		40	%100
الجنس	ذكر	37	%92.5
	أنثى	3	%7.5
المجموع		40	%100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	33	%82.5
	ماجستير	5	%12.5
	دكتوراه	2	%5
المجموع		40	%100
المؤهل المهني	محاسب قانوني سوري	39	%97.5
	محاسب قانوني عربي	1	%2.5
	محاسب قانوني أمريكي	0	%0
المجموع		40	%100
سنوات الخبرة في مهنة التدقيق	أقل من 5 سنوات	0	%0
	من 5 وحتى 15 سنة	9	%22.5
	أكثر من 15 سنة	31	%77.5
المجموع		40	%100
نسبة تدقيق الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من إجمالي عمليات التدقيق	مرتفعة	28	%70
	متوسطة	9	%22.5
	منخفضة	3	%7.5
المجموع		40	%100
الاعتمادية من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية	معتمد	30	%75
	غير معتمد	10	%25
المجموع		40	%100

يتضح من الجدول رقم (1) أن 57.5% من أفراد عينة الدراسة ممن تتجاوز أعمارهم (45) سنة، فضلاً عن أن 77.5% من أفراد العينة لديهم خبرة تزيد على (15) سنة، وإذا أضفنا إلى ذلك أن 75% من أفراد عينة الدراسة من المحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فهذا يدل/ ودون أدنى شك/ على كفاءة العينة وامتلاكها الخبرة في مهنة تدقيق الحسابات. وفيما يتعلق بمتغير نسبة تدقيق الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من إجمالي عمليات التدقيق، فإن هذه النسبة كانت مرتفعة لدى 70% من أفراد عينة الدراسة مما يدل على أن نسبة كبيرة من أفراد العينة لديها المعرفة الكافية بالبيئة المحاسبية والمالية التي تعمل ضمنها تلك الشركات. فضلاً عن ذلك، فإن

12.5% من أفراد عينة الدراسة يحملون درجة الماجستير، و5% ممن يحملون درجة الدكتوراه، وهذا مؤشر /إلى حد ما/ على كفاءة العينة من الناحية الأكاديمية.

2) ثبات الاستبيان Reliability:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس ثبات أداة القياس. ويبيّن الجدول رقم (2) أن معاملات الثبات جيدة؛ ممَّا يعني زيادة مصداقية البيانات وإمكانية الاعتماد عليها بكل طمأنينة.

الجدول رقم (2): معاملات الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الثقافة المحاسبية والمالية	11	0.709
الثاني	تكلفة تبني المعايير	7	0.803
الثالث	البيئة المحاسبية	9	0.602
	الفقرات جميعها	27	0.763

3) الإحصاءات الوصفية

في سبيل تعرّف مدى جاهزية بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، فضلاً عن تحديد مرتبة الفقرة ومستوى الموافقة؛ وذلك بالنسبة إلى كلّ فقرة، ولكل محور، ولمحاور الدراسة كواحدة واحدة.

فيما يتعلق بالمحور الأول (الثقافة المحاسبية والمالية)، فقد جاءت النتائج، كما هو مبيّن في الجدول رقم (3):

الجدول رقم (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ومرتبة الفقرة ومستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الثقافة المحاسبية والمالية لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم منخفضة نسبياً.

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
1	3.68	0.73	%73.5	11	عالية
2	4.28	0.55	%85.5	2	عالية جداً
3	3.8	0.61	%76	9	عالية
4	3.78	0.62	%75.5	10	عالية
5	4.03	0.58	%80.5	4	عالية
6	4.13	0.46	%82.5	3	عالية
7	4	0.55	%80	5	عالية
8	3.98	0.48	%79.5	6	عالية
9	4.3	0.52	%86	1	عالية جداً
10	3.88	0.52	%77.5	7	عالية
11	3.88	0.65	%77.5	8	عالية
الكلي	3.97	0.29	%79.45		عالية

بالاعتماد على الجدول رقم (3)، نلاحظ أن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الأول وصلت إلى (79.45%)، وبمتوسط حسابي (3.97)، وانحراف معياري (0.29)، وبدرجة موافقة (عالية). وقد جاءت الفقرة رقم (9) بالمرتبة الأولى بدرجة موافقة (عالية جداً)، كما احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الثانية وبدرجة موافقة (عالية جداً)، في حين احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة (عالية). وباختصار يمكن أن نلاحظ أن درجة الموافقة بالنسبة إلى الفقرات كلّها قد كانت (عالية) باستثناء الفقرتين (9-2) إذْ كانت درجة الموافقة عليهما (عالية جداً).

فيما يتعلق بالمحور الثاني (تكلفة تبني المعايير)، جاءت النتائج كما هو مبيّن في الجدول رقم (4):

الجدول رقم (4): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ومرتبة الفقرة ومستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن تكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى تلك المشروعات.

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
12	3.48	0.68	%69.5	2	عالية
13	3.48	0.72	%69.5	3	عالية
14	3.4	0.63	%68	4	عالية
15	3.53	0.6	%70.5	1	عالية
16	2.8	0.69	%56	6	متوسطة
17	2.6	0.59	%52	7	متوسطة
18	3.35	0.53	%67	5	متوسطة
الكلي	3.23	0.43	%64.64		متوسطة

بالاعتماد على الجدول رقم (4)، نلاحظ أن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثاني وصلت إلى (64.64%)، وبمتوسط حسابي (3.23)، وانحراف معياري (0.43)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وقد جاءت الفقرة رقم (15) بالمرتبة الأولى، في حين احتلت الفقرة رقم (17) المرتبة الأخيرة. وقد راوحت درجة الموافقة بين عالية ومتوسطة.

فيما يتعلق بالمحور الثالث (البيئة المحاسبية)، جاءت النتائج كما هو مبيّن في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية ومرتبة الفقرة ومستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على عدم توافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة الفقرة	درجة الموافقة
19	4.23	0.42	%84.5	2	عالية جداً
20	4.23	0.42	%84.5	3	عالية جداً
21	4.38	0.49	%87.5	1	عالية جداً
22	4.15	0.36	%83	4	عالية
23	2.55	0.55	%51	9	منخفضة
24	3.85	0.36	%77	6	عالية
25	3.78	0.42	%75.5	7	عالية
26	2.7	0.52	%54	8	متوسطة
27	3.93	0.27	%78.5	5	عالية
الكلي	3.75	0.21	%75.06		عالية

بالاعتماد على الجدول رقم (5)، نلاحظ أن النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثالث وصلت إلى (75.06%)، وبمتوسط حسابي (3.75)، وانحراف معياري (0.21)، وبدرجة موافقة (عالية). وقد جاءت الفقرة رقم (21) بالمرتبة الأولى وبدرجة موافقة (عالية جداً)، كما جاءت الفقرتان (19 – 20) بالمرتبة الثانية وبدرجة موافقة (عالية جداً)، في حين احتلت الفقرة رقم (23) المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة (منخفضة).

أخيراً، وبالاعتماد على التحليل السابق للبيانات، يمكننا تلخيص النتائج بالجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): الأهمية النسبية لمحاور الدراسة

المحور	عنوان المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مرتبة المحور	درجة الموافقة
1	الثقافة المحاسبية والمالية	3.97	0.29	79.45	1	عالية
2	تكلفة تبني المعايير	3.23	0.43	64.64	3	متوسطة
3	البيئة المحاسبية	3.75	0.21	75.06	2	عالية
إجمالي المحاور كوحدة واحدة		3.71	0.21	74.15		عالية

بالاعتماد على الجدول رقم (6)، يتبيّن لنا الآتي:

حاز المحور الأول على المرتبة الأولى بمتوسط (3.97)، وبنسبة مئوية لدرجة الموافقة بلغت (79.45%)، وبدرجة موافقة (عالية). في حين احتل المحور الثالث المرتبة الثانية بمتوسط (3.75)، وبنسبة مئوية لدرجة الموافقة بلغت (75.06%)، وبدرجة موافقة (عالية). أمّا بالنسبة إلى المحور الثاني، فقد جاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط (3.23)، وبنسبة مئوية لدرجة الموافقة بلغت (64.64%)، وبدرجة موافقة (متوسطة). وفيما يتعلق بإجمالي المحاور كوحدة واحدة، فقد كان متوسط موافقة أفراد العينة على ما جاء في المحاور الثلاثة (3.71)، وبنسبة مئوية لدرجة الموافقة بلغت (74.15%)، وبدرجة موافقة (عالية).

4) الاختبارات الإحصائية:

اِستُخْدِمَ اختبار (ت) لعينة واحدة T-test؛ وذلك لاختبار فرضيات الدراسة. إذْ نقبل الفرضية في حال كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط الحيادي وهو (3).

فيما يتعلق بالفرضية الأولى، كانت النتائج كما هو موضّح في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة – الفرضية الأولى

المتوسط الحسابي		(t) المحسوبة	درجات الحرية	(t) الجدولية	متوسط الفرق	مستوى الدلالة (sig)
متوسط العينة	3.97	21.19	39	2.021	0.97	0.000
المتوسط الحيادي	3					

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. ونظراً إلى أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني بأن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور

الأول أكبر من (3). كما أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند مستوى دلالة 5%. بناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الأولى التي تنص:

الثقافة المحاسبية والمالية لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم منخفضة نسبياً.

فيما يتعلق بالفرضية الثانية، كانت النتائج كما هو موضّح في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة – الفرضية الثانية

المتوسط الحسابي		(t) المحسوبة	درجات الحرية	(t) الجدولية	متوسط الفرق	مستوى الدلالة (sig)
متوسط العينة	3.23	3.41	39	2.021	0.23	0.002
المتوسط الحيادي	3					

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدلُّ على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. ونظراً إلى أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني بأن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثاني أكبر من (3). كما أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند مستوى دلالة 5%. بناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الثانية التي تنص:

تشكل تكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى تلك المشروعات.

فيما يتعلق بالفرضية الثالثة، كانت النتائج كما هو موضّح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة – الفرضية الثالثة

المتوسط الحسابي		(t) المحسوبة	درجات الحرية	(t) الجدولية	متوسط الفرق	مستوى الدلالة (sig)
متوسط العينة	3.75	22.57	39	2.021	0.75	0.000
المتوسط الحيادي	3					

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدلّ على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. ونظراً إلى أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني بأن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحور الثالث أكبر من (3). كما أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند مستوى دلالة 5%. بناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الثالثة التي تنص:

لا تتوافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

فيما يتعلق بالفرضية الرئيسية (إجمالي المحاور)، كانت النتائج كما هو موضّح في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة – الفرضية الرئيسية

المتوسط الحسابي		(t) المحسوبة	درجات الحرية	(t) الجدولية	متوسط الفرق	مستوى الدلالة (sig)
متوسط العينة	3.71	21.77	39	2.021	0.71	0.000
المتوسط الحيادي	3					

يتضح من الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 5%، وهذا يدل على وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين متوسط العينة والمتوسط الحيادي. ونظراً إلى أن متوسط العينة أكبر من المتوسط الحيادي، فهذا يعني بأن المتوسط الحقيقي لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء في المحاور الأربعة يزيد إحصائياً على (3). كما أن t المحسوبة أكبر من t الجدولية عند مستوى دلالة 5%. بناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الرئيسية التي تنص:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية غير جاهزة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين.

النتائج والتوصيات

أولاً_ النتائج:

من خلال تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث ومدى موافقة أفراد عينة الدراسة على ما جاء فيها، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1) المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية غير جاهزة لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات؛ وذلك من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين. إذْ إنَّ النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (74.15%)، بمتوسط حسابي (3.71)، أي إنَّ درجة الموافقة كانت عالية.

2) الثقافة المحاسبية والمالية لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم منخفضة نسبياً. إذْ بلغت النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك (79.45%)، بمتوسط حسابي (3.97)، أي إنَّ درجة الموافقة كانت عالية.
3) تشكل تكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى تلك المشروعات. إلا أن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك كانت متوسطة، إذْ بلغت النسبة المئوية الكلية لدرجة الموافقة (64.64%)، بمتوسط حسابي (3.23).
4) لا تتوافر البيئة المحاسبية الملائمة للتطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إذْ إنَّ النسبة المئوية الكلية لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على ذلك بلغت (75.06%)، بمتوسط حسابي (3.75)، أي إنَّ درجة الموافقة كانت عالية.
5) إن درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القوانين الضريبية لا تتوافق كثيراً مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكانت متوسطة (المتوسط الحسابي 2.7 فقط). ومن ثَمَّ يمكن أن نستخلص أن هناك نسبة توافق مقبولة /إلى حد ما/ بين القوانين الضريبية من جهة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من جهة أخرى. وهذا ما يسهم في خلق عامل آخر من عوامل توافر بيئة محاسبية ملائمة للتطبيق الفعَّال لتلك المعايير.

ثانياً_ التوصيات:

بالاعتماد على نتائج الدراسة، يمكن أن نوصي بالآتي:

1) ضرورة قيام الجهات المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية باتخاذ الإجراءات والتدابير المؤدية إلى رفع جاهزية تلك المشروعات لتبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بها. وذلك استناداً إلى نتائج الدراسة التي بيّنت درجة موافقة عالية من قبل أفراد العينة على عدم جاهزية تلك المشروعات على تبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بها.
2) نوصي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاهتمام /قدر الإمكان/ برفع مستوى ثقافتهم المحاسبية والمالية؛ وذلك من خلال حضور الدورات التدريبية والمؤتمرات واللقاءات ذات العلاقة.

3) نوصي جمعية المحاسبين القانونيين بوصفها واحدة من أهم الجهات الفاعلة في المجال المحاسبي في سورية بزيادة الاهتمام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فعلى سبيل المثال، نوصي الجمعية بتوفير الكتب والمراجع المتعلقة بتلك المعايير سواء باللغة الانكليزية، أو العمل على ترجمتها بأقصر مدة زمنية ممكنة. كما نوصي الجمعية أيضاً بإقامة دورات مستمرة لتدريب المحاسبين والمراجعين على متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

4) نوصي مدققي حسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتشجيعها على تبني معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتلك الشركات، وذلك انطلاقاً من أن هذه المعايير أبسط بكثير من المعايير الدولية الكاملة لإعداد التقارير المالية؛ ممَّا قد يسهم في تخفيف العبء عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الراغبة باستخدام معايير محاسبية دولية. كما نوصي مدققي الحسابات بالوقوف إلى جانب تلك المشروعات ومساعدتها على التطبيق الفعَّال لتلك المعايير بالشكل الذي يؤدي إلى رفع جودة المعلومات المحاسبية التي تعدُّ نقطة الانطلاق في إيجاد الحل للعديد من المشكلات التي تعاني منها تلك المشروعات.

5) ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن التشريع الضريبي في سورية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الانسجام والتوافق بين القوانين الضريبية ومعايير المحاسبة الدولية ولاسيَّما ما يتعلق بالمفاهيم والمصطلحات، والقوائم المالية وعناصرها المحاسبية وطريقة عرضها.

الملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

..... بهدف تغطية الدراسة الميدانية للبحث الموسوم بعنوان "مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين"، يرجى التكرم بالموافقة على توزيع الاستبيان المرفق على عدد من المحاسبين القانونيين المزاولين للمهنة. علماً بأن إجابات المحاسبين القانونيين على الاستبيان ستخضع للتحليل الإحصائي، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

كما نحيطكم علماً بأننا قد أرسلنا إليكم ظرفاً يتضمن (70) نسخة من الاستبيان لِتُوَزَّعَ عن طريق الجمعية؛ وذلك بعد موافقة حضرتكم على ذلك. من أجل الاستفسار عن أي معلومة يرجى الاتصال بالباحث على رقم الموبايل: (0944883740)، أو على البريد الالكتروني: dr.salman.alhakeem@gmail.com

شاكراً حسن تعاونكم سلفاً

الباحث

د. سلمان الحكيم

رئيس قسم المحاسبة والتمويل

كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة اليرموك الخاصة

استبيان الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المحاسب القانوني: ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستمارة التي بين يديك تتناول موضوع: "مدى جاهزية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين". ونظراً إلى معرفتك بواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية وبالبيئة المحاسبية التي تعمل فيها، يرجى التكرم بالرد على الأسئلة المطروحة جميعها على حضرتكم. علماً بأن الإجابات ستخضع للتحليل الإحصائي ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

من أجل الاستفسار عن أي معلومة يرجى الاتصال بالباحث على رقم الموبايل: (0944883740)، أو على البريد الالكتروني: dr.salman.alhakeem@gmail.com

شاكراً حسن تعاونكم سلفاً

الباحث

د. سلمان الحكيم

رئيس قسم المحاسبة والتمويل

كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة اليرموك الخاصة

الاستبيان

المعلومات الشخصية عن المستجوبين:

يرجى وضع إشارة على الإجابة المناسبة.

العمر:

أقل من 35 سنة	من 35 وحتى 45 سنة	أكبر 45 سنة

الجنس:

ذكر	أنثى

المؤهل العلمي:

بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه

المؤهل المهني:

محاسب قانوني سوري	محاسب قانوني عربي	محاسب قانوني أمريكي

سنوات الخبرة في مهنة التدقيق:

أقل من 5 سنوات	من 5 وحتى 15 سنة	أكثر من 15 سنة

نسبة تدقيق الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من إجمالي عمليات التدقيق لديكم:

مرتفعة	متوسطة	منخفضة

الاعتمادية من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية:

معتمد	غير معتمد

المحور الأول:

في سبيل التحقق من مدى توافر ثقافة محاسبية ومالية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يرجى التكرم بإبداء الرأي عن مدى موافقتك على الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	لا تتوافر لدى معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العناصر المادية والمعنوية الضرورية لتشغيل أنظمة المعلومات المحاسبية.					
2	لا تتوافر لدى معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أنظمة رقابية فعّالة تضمن صحة المعلومات المحاسبية ودقتها.					
3	لا يتوافر الاهتمام الكافي لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطوير الأطر المحاسبية والمالية في مشروعاتهم.					
4	إن الطلب على الخدمات المحاسبية والمالية من قبل معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم منخفض نسبياً.					
5	لا يتوافر الاهتمام الكافي لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتطوير الأنظمة المحاسبية في مشروعاتهم بما يتلاءم /قدر المستطاع/ مع المعايير المحاسبية الدولية.					
6	لا يدرك معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أهمية خدمات تدقيق الحسابات ودورها في زيادة مصداقية وموثوقية البيانات المالية.					
7	لا يعتمد معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.					
8	لا يعتمد معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة.					
9	لا يتوافر الاهتمام الكافي لدى معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالارتقاء بمستوى الشفافية، بما يضمن التدفق الحر للمعلومات المحاسبية.					
10	لا يهتم معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بتثقيف أنفسهم من الناحية المحاسبية والمالية.					
11	لا يتوافر الدعم الكافي من قبل معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمبادرات الرامية إلى تطوير البيئة المحاسبية الخاصة بتلك المشروعات.					

المحور الثاني:

في سبيل التحقق هل تشكّل تكلفة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى تلك المشروعات؛ يرجى التكرم بإبداء الرأي في مدى موافقتك على الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
12	تشكل تكلفة المتطلبات التقنية والتكنولوجية اللازمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى معظم تلك المشروعات.					
13	تكلفة الخبراء في المراحل الأولى لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى معظم تلك المشروعات.					
14	إن تدريب الموظفين وتأهيلهم لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يشكل عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى معظم تلك المشروعات.					
15	تشكل تكلفة الأنظمة الرقابية الضامنة لصحة ودقة المعلومات المحاسبية المتولدة عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى معظم تلك المشروعات.					
16	ارتفاع تكلفة تدقيق الحسابات مع تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يشكل عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى معظم تلك المشروعات.					
17	تشكل المصاريف القانونية والمهنية المرافقة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى معظم تلك المشروعات.					
18	تشكل تكلفة توفير البيانات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبئاً مادياً كبيراً بالنسبة إلى معظم تلك المشروعات.					

المحور الثالث:

في سبيل التحقق من مدى توافر بيئة محاسبية ملائمة للتطبيق الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يرجى التكرم بإبداء الرأي في مدى موافقتك على الفقرات الآتية:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
19	إن حجم الأعمال المحاسبية لدى معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم منخفض نسبياً.					
20	إن الكفاءات والخبرات المحاسبية في مجال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ضعيفة نسبياً.					
21	ليس هناك اهتمام من قبل الجهات الرسمية المسؤولة عن التشريع المحاسبي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
22	اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل المراكز التدريبية مازال ضعيفاً.					
23	قدرة مدققي حسابات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تقديم الدعم والإرشاد اللازمين لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات محدودة جداً.					
24	إن التغيير في الممارسات المحاسبية القائمة التي اعتاد عليها المحاسبون تمهيداً للانتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم يعدُّ أمراً صعباً جداً ويحتاج إلى وقت طويل.					
25	احتمال عدم التأقلم مع المصطلحات الجديدة التي تفرزها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مرتفع نسبياً.					
26	القوانين الضريبية لا تتوافق كثيراً مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.					
27	معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير قادرة على توفير كثير من البيانات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بتلك المشروعات.					

المراجع

أولاً_ المراجع العربية:

1- بودربالة سارة حدة & قرية معمر، النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين إلزامية التطبيق ومحدودية الإمكانيات، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني عن "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 أيار، 2013.

2- دينا موفق دهبي، مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سورية، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2007،

3- زينب عبد الهادي محمد العبايجي، مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

4- العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.

5- علي عبد الله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم البحوث والدراسات، غرفة تجارة وصناعة البحرين، 2012.

6- عمر عزاوي & آمال مهاوة، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدولة النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 11، 2012.

7- محمد العيد تجاني & رضوان عادل، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني عن "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الوادي، الجزائر، 5-6 أيار، 2013.

8- مصطفى محمود عبد الله القضاة، معوقات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين،

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 2012.

9- منى حسن أبو المعاطى الشرقاوي، أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم للمؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس بعنوان "المحاسبة في عالم متغير"، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014.

10-مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، www.ifrs.org، 2010.

11-مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، الوحدة الأولى "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"، 2009.

12-نوي هناء، النظام المحاسبي المبسط – دراسة وصفية ونقدية، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، الجزائر، 2011.

13- ياسمين سعدون صليبي، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الإحصاء الصناعي، العراق، 2012.

ثانياً_ المراجع الانكليزية

- **Jongsoon shin, Finance to SMEs in Japan and Asia, Regional Office for Asia and the Pacific, International Monetary Fund, 2014.**
- **Ratnam Alagiah & Tan Cheng, "Establishing a system of accounting standards: case study of Macau", www.ssrn.com, 2013.**
- **Moritz Bassemir, Why do private firms adopt IFRS?, www.ssrn.com, Octobers 15, 2012.**
- **Fazeena Fazneen Hussain & Priyashni Vandana Chand & Prena Rani, The impact of IFRS for SMES on the accounting profession: Evidence from Fiji, Accounting & Taxation, The University of the South Pacific, Volume 4, Number 2, 2012.**
- **Hasmet Sarigul, The readiness of small and medium sized enterprises in Turkey to Basel Regulations in terms of qualitative factors, Istanbul Conference, www.ssrn.com, May 24-26, 2012.**
- **Samuel Nana Yaw Simpson, Developing countries' views on financial reporting standards for small and medium-scale enterprises (SMEs): The case of Ghana, www.ssrn.com, 21 November 2008.**

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2016/9/4